بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / مني مغربي أحمد

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد

كلية الحقوق
قسم القانون العام

ديمقراطية الإدارة المحلية

(دراسة مقارنة مصر والولايات المتحدة الأمريكية)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

محسوب يكن رفاعى إبراهيم

إشـــراف

الأستاذ الدكتور / رمضان محمد بطيخ

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ رمضان محمد بطيخ (**مشرفا ورئيسا**)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور / منصور محمد أحمد (**عضوا**)

أستاذ القانون العام – عميد كلية الحقوق جامعة المنوفية.

الدكتور / عبد الكريم محمد السروى (**عضوا**)

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة.

١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م

كلية الحقوق □

قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: محسوب يكن رفاعى إبراهيم

اسم الرسالة: ديمقراطية الإدارة المحلية(دراسة مقارنة مصر والولايات المتحدة الأمريكية)

الدرجة العلمية: الدكتوراة

القسم التابع له: القانون العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج: ٢٠٢٢

سنة المنح: ٢٠٢٢

كلية الحقوق

قسم القانون العام

ديمقراطية الإدارة المحلية

(دراسة مقارنة مصر والولايات المتحدة الأمريكية)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

محسوب يكن رفاعى إبراهيم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رمضان محمد بطيخ (**مشرفا ورئيسا**)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور / منصور محمد أحمد (**عضوا**)

أستاذ القانون العام – عميد كلية الحقوق جامعة المنوفية.

الدكتور / عبد الكريم محمد السروى (**عضوا**)

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة.

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة** **بتاريخ: / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

(الآية : ٣٢ ، سورة البقرة)

شكر وتقدير

اتقدم بأسمى آيات بالشكر والتقدير لأستاذى الجليل الدكتور / رمضان محمد بطيخ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، لوافر علمه وجزيل فضله ، فلولاه ما خرج هذا العمل إلى النور .

كما أتقدم بأسمى آيات العرفان للمرحوم الدكتور / محمود أبو السعود ، رحمة الله عليه ، فقد وجه و فتح باب للعمل ثم تركنا ليكون عند ربه ، أرجو من الله أن يجعله في ميزان حسناته .

واتقدم بالشكر والعرفان والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث:

الأستاذ الدكتور / منصور محمد أحمد
عميد كلية الحقوق جامعة المنوفية

المستشار الدكتور / عبد الكريم محمد السروى
نائب رئيس هيئة قضايا الدولة

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى :

- **السيد اللواء/ نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية ، و زملائى العاملين بمكتب سيادته على ما قدموه من مسانده ودعم بالمعلومات والتشجيع و أخص بالذكر للأستاذة / فاطمة جمال السيد ، رحمة الله عليها فقد وقفت بجانبى كثيرا ، جزاها الله خيرا**
- **السادة العاملين بمؤسسة الأهرام الصحفية .**
- **السادة العاملين بالمكتبة المركزية للجامعة الأمريكية بالقاهرة .**

كما اتقدم بأسمى الشكر والتقدير لأبى رحمة الله عليه و لوالدتى وأخوتى وزوجتى وأبنائى فقد صبروا كثيرا وتحملوا من أجل أن يخرج هذا العمل إلى النور ، جزاهم الله عنى خيرا ... والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الإدارة المحلية من أهم أعمدة الدولة المعاصرة، حيث منوط بها تخفيف الأعباء الملقاة على السلطات المركزية، ورد السيادة الإدارية فى المحليات إلى المجتمع من أجل إذكاء روح المثابرة والعمل الذاتى، كما ترجع أهمية الإدارة المحلية فى كونها الكيان الحكومى الأقرب للمواطنين والحارس على رفاهيتهم والمعنى بتحقيق هذه الرفاهية فى كافة المجالات، ليتم الوفاء بالحاجات المحلية على نحو شامل ومستقل.

هذه الأهمية تستدعى أن تبقى الإدارة المحلية قادرة على الوفاء بكافة متطلبات الأفراد وتحقيق تطلعاتهم فى الحكم والإدارة، حيث تمثل خط التماس الأول بين الموطن البسيط والأنظمة السياسية، وتفاعل المواطن مع الإدارة المحلية يمثل فى حقيقته التفاعل مع سياسة الدولة في إدارة الحياة العامة.

فالمراجعة الدقيقة للسياسات المحلية فى العالم المتقدم تؤكد أن مهام المحليات لا تقف مطلقا عند جمع النفايات ومراقبة إشغال الشوارع وتوصيل المرافق، حيث يؤدى هذا الدور المختصر إلى تحجيم رؤية المواطن فى الإدارة العامة، الأمر الذى يحتم علينا الإقرار بأن صياغة الأهداف فى البلدات والمدن يجب اقتطاعه من دور الدولة لصالح المجتمع المحلى، حتى يتم تأسيس إدارة شعبية القادرة على وضع رؤية مستقلة لتنمية المجتمع فى كافة المجالات، ولكى يتم إفساح المجال لإرادة الجماهير فى خلق الوظائف وجذب الاستثمار والارتقاء بالمستوى الاجتماعى، كذلك رعاية المشروعات الجديدة والابتكار، والقول بغير ذلك يفقد الإدارة المحلية الهدف الذى وجدت من أجله ويجعلها أداة عاجزة وصورية.

إن أداء الإدارة المحلية لدورها الطموح على نحو يضاهى دور الدولة يتوقف على أن تكون معبرة عن المجتمع تطلع برؤية المواطنين تجاه مستقبلهم، يشارك كل مواطن على نحو مباشر أو غير مباشر في القرار المحلى، وأن تكون عملية صنع القرار ككل معبرة عن قدرة المجتمع على الإدارة الذاتية، حيث يسيطر المجتمع على

الإدارة ليس من خلال اختيار المجلس المحلى فقط، بل يرد للمجتمع دقائق البت فى الأمور المحلية الهامة، بما يجب أن يكون ولاء الإدارة للمجتمع المحلى الذى وجدت من أجله وليس لسلطة أخرى سواء كانت مركزية أو غير مركزية.

من أجل ذلك يكتسب البحث العلمى المتعلق بالإدارة المحلية أهمية قصوى، ربما لا تكون مدركة في مجتمعنا العلمى، ولكن نجد هذه الأهمية قائمة وجلية فى الدول المتقدمة وخاصة فى دولة مثل الولايات المتحدة، حيث يتبنى الفقه البحث الشامل فى آلية اتخاذ القرار المحلى وتأثير الموظف فيها، ولا يقف الأمر عند شرح القواعد القانونية بل يتعدى إلى إعمال الفكر فى كافة أنشطة المحليات مع التركيز على مفهوم صنع القرار المحلى وتنفيذه.

فبالنظر فى آلية عمل المحليات نجد أمامنا مشكلة تحتاج للدراسة المتعمقة والتى تتمثل فى تحديد التأثير المنظم للجماعات المحلية على عملية صنع القرار وتنفيذه، حيث يبين هذا التأثير اتجاه حركة العمل الإدارى ويظهر السلطة الفعلية التى تسعى هذه الجماعات من خلالها إلى تحقيق مصالحها الذاتية بإحداث أكبر تأثير على قرارات الكيان الحاكم، وهذا فى حقيقته ليس سوى شكل من أشكال توزيع السلطة الغير مدون والذى يتبلور من خلال سعى هذه الجماعات المستمر للمشاركة فى عملية وضع القاعدة أو كيفية تجنبها، فدراسة عملية المشاركة فى القرار المحلى تتحدد المشكلة التي يتعرض لها هذا البحث والتى تكمن فى السؤال التالى: **من يشارك فى قرارات الإدارة المحلية وكيف يشارك؟.**

حيث إجابة هذا السؤال تضع دراسة متكاملة لعملية معقدة خاضعة للتجاذب بين أطراف عدة، يتم بيان أبعادها من خلال إلقاء الضوء على عملية وأطراف المشاركة فى القرار المحلى، خاصة وأن صناعة القرار فى المحليات تقع تحت مظلة تعدد التأثير من الجماعات المختلفة، حيث يؤثر كل طرف في الاتجاه الذى يحقق مصالحه أو يطبق قناعته على القرار المتخذ، والوقوف على حقيقة من يشارك فى القرار المحلى له أهمية بالغة فى تحديد مسار العمل الإدارى ويدعم ضبط المشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذه، بما يؤدى إلى استقرار قرارات الإدارة المحلية وقبولها